

البورصة تربح 22.7 مليار جنيه خلال الربع الأول من عام 2016 ومؤشرها يقفز 7.4%

الخبر

وكالة أنباء الشرق الأوسط:

حققت البورصة المصرية مكاسب بلغت نحو 22.7 مليار جنيه خلال الربع الأول من العام الحالي 2016 لبيغ رأسمال السوقى لأسهم الشركات المقيدة بالبورصة نحو 407.4 مليار جنيه وكانت البورصة قد شهدت خلال مارس الماضي شطب شركة "أوراسكوم للإتشاء والصناعة شطبا اختياريا برأسمال بلغ 45 مليار جنيه".

وقال وسطاء بالسوق إن المكاسب الأكبر للسوق حققتها خلال مارس الماضي بدعم من قرار البنك المركزي بخفض قيمة الجنيه الذي انعكس إيجابيا على أداء السوق فضلا عن التعديل الوزاري.

وذكر التقرير ربع السنوي للبورصة المصرية أن مؤشرات السوق الرئيسية والثانوية سجلت أداء متباينا حيث قفز مؤشر السوق الرئيسي "إيجي اكس 30" بنسبة 7.4 في المائة لبيغ 7525 نقطة كما ارتفع مؤشر "إيجي اكس 100" الأوسع نطاقا بنحو 0.2 في المائة لبيغ مستوى 792 نقطة فيما سجل مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة "إيجي اكس 70" تراجعا بنحو 3.02 في المائة لبيغ مستوى 367 نقطة.

وأشار الى أن إجمالي التداولات خلال الشهور الأولى من العام الحالي ارتفعت لتبلغ 67.9 مليار جنيه في حين بلغت كمية التداولات 813.17 مليار ورقة منفذة على 1.592 مليون عملية مقارنة بنحو 54.5 مليار جنيه وكمية تداول بلغت 19.979 مليار ورقة منفذة على 1.229 مليون عملية خلال الشهور الثلاث السابقة لها.

وأضاف التقرير أن بورصة النيل سجلت قيم تداول بنحو 101.4 مليون جنيه من خلال تداول 68.9 مليون ورقة منفذة على 17.481 ألف عملية خلال 3 شهور وقد استحوذت الأسهم على 60.39% من إجمالي قيم التداول داخل المقصورة في حين استحوذت السندات على نحو 39.61%.

وأوضح أن تعاملات المستثمرين المصريين استحوذت على 86.25% من إجمالي تعاملات السوق بينما استحوذ الأجانب غير العرب على 7.80% والعرب على 5.94% وذلك بعد استبعاد الصفقات.

وأشار الى أن تعاملات المستثمرين الأجانب غير العرب سجلت صافي بيع بقيمة 401.92 مليون جنيه خلال 3 شهور بينما سجلت تعاملات العرب صافي شراء بلغ 594.67 مليون جنيه وذلك بعد استبعاد الصفقات.

وجدير بالذكر أن صافي تعاملات الأجانب غير العرب سجلت صافي بيع بلغ 401.92 مليون جنيه منذ بداية العام، بينما سجل العرب صافي شراء بلغ 594.67 مليون جنيه خلال نفس الفترة وذلك بعد استبعاد الصفقات.

ونوه التقرير بأن تعاملات المؤسسات استحوذت على 59.04% من المعاملات بالبورصة وكانت باقي المعاملات من نصيب الأفراد بنسبة 40.96%، وقد سجلت المؤسسات صافي بيع بلغ 308.93 مليون جنيه خلال 3 شهور وذلك بعد استبعاد الصفقات.

وأوضح أن قيمة التداول على السندات بلغت خلال 3 شهور نحو 24.209 مليار جنيه كما بلغ حجم التعامل على السندات نحو 23.676 مليون سند.

الرأي

* استقادت البورصة المصرية بصورة كبيرة بتغيير السياسة النقدية والتحرك الجزئي لسعر صرف الدولار أمام العملات الأجنبية والتعديلات الأخيرة في الحكومة المصرية إلى جانب رسائل الحكومة المصرية بإعادة الاعتماد على سوق المال في هيكلة الشركات وتطويرها والسعي لطرح حصص من بعض المصارف المحلية بالبورصة خلال عام 2016 مما أدى إلى نشاط استثنائي للمتعاملين الأجانب في البورصة مع تغير في أنماط الاستثمار وارتفاع قيم التعاملات لتصل مجددا إلى مستويات تفوق المليار جنيه يوميا.

* إن إعادة تنشيط وتحفيز البورصة المصرية يحتاج إلى جهد كبير من كافة الأطراف السياسية والاقتصادية، بدءا بالسعي لتحقيق الاستقرار والأمن، مروراً بالرسائل التنظيمية للمستثمرين في الداخل والخارج، وصولاً إلى إعادة هيكلة النظم والقوانين التي بها بعض القصور وتحتاج إلى عملية تطوير في عدد من جوانبها، كما أنه يجب وضع خطة لإعادة هيكلة السوق وزيادة العمق المؤسسي لاجتذاب الاستثمارات متوسطة وطويلة الأمد التي تستهدف الاستثمار لأجل أطول وظهرت في الأسواق في الفترة الأخيرة.

* إن نتائج الشركات التي تم الإعلان عنها قد عكست مؤشرات مهمة عن التوقعات المستقبلية لأداء العديد من الشركات خلال الفترة القادمة، وبالتالي توقعات توزيعاتها واتجاهاتها بالنسبة للتوسعات الاستثمارية، إلا أن تأثير هذه التوقعات على الاستثمار متوسط الأجل جاء بصورة أقل من المتوقع نتيجة غلبة الترقب على القرارات الاستثمارية للمتعاملين التي تعتمد على الأساسيات المالية للشركات.

* في المحصلة، فإن الأداء العام للبورصة يواجه العديد من التحديات للوصول إلى الاستقرار والنمو ضمن مبررات مالية واقتصادية مباشرة، في حين لم تصل البورصة بعد من الانسجام مع المعطيات المالية والاقتصادية في ظل غياب الاستثمار المؤسسي المبني على قيم وأهداف مالية وتنموية.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.